

يدار الحرب وحكم القاضي لمحاكمة في حال اسلامه
 فهو لو يشبه المسلمين وما انشبهه في حال رده يوضع في
 بيت المال هكذا حكمه عند ابي ح وعندهما الكسان جميعا لو يشبه
 المسلمين وعندهما الشافعي الكسان جميعا يوضع في بيت المال ففي
 احد قولي له بطريق انه في وفي قوله الآخر بطريق انه ما له
 ضايع زعم الذي في علي بن ربيعة في الخصم لا يبيح للمرتد
 يجبر على رده الى الاسلام فحكم عليه في حق ورثته باحكامه
 وكلا الكسبيين ملك له ولهم ابقضي منهما دونه مع الاختلاف
 في كيفية القضاء وكلاهما لو رثته ولا يباح الفرق بين كسبيه
 بان حكم موثقه مستند الى وقت رده لانه صار بها كالكافر
 يمكن اسناد التوريث فيما انشبهه في زمان الاسلام الى مثل
 ذلك الوقت لانه كان موجودا في ملكه فيكون توريث المسلم
 من المسلم ولا يمكن فيما انشبهه في حال رده ان يستد توريثه
 الى زمان اسلامه اذ لم يكن موجودا في ملكه في ذلك الزمان
 فلو قضى به لو ارثه لكان توريثا للمسلم من الكافر فلا يجوز
 وما انشبهه بعد الحقوق ففيه في بالاجماع لانه انشبهه وهو
 من اهل الحرب والمسلم لا يرث من الحرب وكسب المرتدة جميعا
 اي سواء انشبهه في الاسلام او في ردها قبل الحقوق يدار الحرب
 لو رثتها المسلمين بالاختلاف بين اصحابنا وذلك لان المرتدة

في حال رده يوضع في بيت المال
 في حال رده يوضع في بيت المال

لا تقتل

لا تقتل عندنا بل تخمس حتى تسلم او تموت لانه عم تبي عن قتل
 النساء وايضا الاصل تاخير العقوبة الى دار الجزاء وانما عدل
 عنه في الرجل لدفع شربتيه منه وهو اطمى بخلاف المرأة
 واذ لم يزل يارتدادها عصمة نصيبها لم يزل عصمة ما لها
 وكل واحد من الكسبيين من ملكهما فهو يولي ثمنها الا انه لا ميراث
 منها في وجه الله فانفس الردة قد بانث منه ولو تعين مشقة
 على الهلاك فلا يكون كالفارة التي يفضله اذ الحق يدار الحرب
 زال عصمتها في نفس الامم استترق والاسترقاق اطلاق حكما
 فيقول عصمة ما لها ايضا الامام السعدي في شرح السير الصغرى
 وذكر في شرح السير الكبير ان الذي اذ انقض العمد والحق يدار
 الحرب كان الحكم فيه كالحكم في المسلم الذي ارتد والحق يدار الحرب
 وذلك لانه من اهل ديارنا فيجوز عليه احكام المسلمين ولما
 المرتد فلا يرث من مسلم ولا من مرتد مثله لانه خان بارتداده
 فلا يستحق الصلة الشرعية التي هي من الارث بل يحرم عقوبة
 كالقاتل بغير حق وايضا المرتد لامله له لان من ما انقل اليها
 لا يقرب عليها ويعتبر في الميراث الملة وهو نظير الحكم في تكاثره
 فليس المرتدان يترجع مسلمة ولا كافرة اصلية ولا مرتدة
 لان النكاح يعتمد على ملة وامله له وكذلك المرتدة لا ترث
 من احد لانها ليست ذات ملة الا اذا ارتد اهل ناهية بالجمع

Copying Saudi University